Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 21, No. 72, Part (2): 273-290
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.21.72.2.14

Tikrit Journal of Administrative and Economics Sciences
مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية
EISSN: 3006-9149
PISSN: 1813-1719

Measuring and Analyzing the Impact of Foreign Trade on Economic Development in the Kingdom of Saudi Arabia for the Period (2004–2023)

Younes Hameed Hilal*, Yusra Salem Nayef
College of Administration and Economics/ Tikrit University

Keywords:
Foreign trade, economic development, Saudi Arabia.

A R T I C L E I N F O

Article history:

Received	01 Jun. 2025
Received in revised form	08 Jun. 2025
Accepted	23 Jun. 2025
Available online	31 Dec. 2025

©2023 THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE
http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

*Corresponding author:
Younes Hameed Hilal
College of Administration and Economics/ Tikrit University

Abstract: This study addressed the fundamentals of both foreign trade and economic development, it aimed to demonstrate the role of exports and imports in economic growth in Saudi Arabia for the period (2004-2023), total exports and total imports were analyzed as independent variables, while the gross domestic product and its annual rate of change (the economic growth rate) were analyzed as the dependent variable, the relationship between the independent variables and the dependent variable was measured using standard tests obtained from the EViews12 program and using the ARDL methodology, the following results were obtained: the Saudi trade balance was positive throughout the study period, and the impact of exports on economic growth was positive and significant in both terms. In the short term, a 1% increase in exports will lead to an increase in the growth rate by 1.11%, while in the short term, a 1% increase in exports will lead to an increase in economic growth by 5.15%. As for imports, their impact was negative and significant in both terms, but in the long term, it was weakly significant. In the short term, a 1% increase in imports will lead to a decrease in the growth rate by 5.85%, while in the short term, a 1% increase in imports will lead to a decrease in economic growth by 4.5%, all variables in the study model were static, and the model had a cointegrating relationship. However, the rate of error correction was slow, requiring eight years to return to full equilibrium, the study presented the following recommendations, despite the fact that Saudi Arabia has made significant strides in improving and organizing the process, Imports and their relative reduction relative to exports are still needed, but more work is needed to achieve self-sufficiency and create larger financial surpluses, the establishment of more sovereign funds is also needed, and initiatives aimed at promoting economic growth should not be limited to these initiatives, as economic development requires continuous and increasing positive growth in the gross domestic product (GDP), something Saudi Arabia has not yet achieved, future studies should be conducted on the impact of exports of goods and services (non-oil exports) on economic growth, and their development should be analyzed over the same period to compare the relative importance of the extractive sector to other sectors.

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 21, No. 72, Part (2): 273-290
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.21.72.2.14

قياس وتحليل اثر التجارة الخارجية على التنمية الاقتصادية في المملكة العربية السعودية للمدة (2004-2023)

يونس حميد هلال **يسرى سالم نايف**
كلية الإدارة والاقتصاد/جامعة تكريت

المستخلص

تناول هذا البحث أساسيات كل من التجارة الخارجية والتنمية الاقتصادية، وهدف إلى بيان دور الصادرات والاستيرادات في النمو الاقتصادي في السعودية للمدة (2004-2023)، إذ تم تحليل واقع إجمالي الصادرات وإجمالي الاستيرادات كمتغيراتٍ مستقلة وكذلك تم تحليل واقع الناتج المحلي الإجمالي ومعدل تغيره السنوي المتمثل بـ(معدل النمو الاقتصادي) كمتغير تابع، وقد تم قياس العلاقة ما بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع من خلال نتائج الاختبارات القياسية المتحصل عليها من برنامج EViews12 ووفق منهجيةARDL، وتم الحصول على النتائج الآتية، أن الميزان التجاري السعودي كان إيجابياً طيلة مدة الدراسة، وإن أثر الصادرات في النمو الاقتصادي كان إيجابياً ومعنوياً في الأجلين، ففي الأجل القصير فإن زيادة الصادرات بنسبة (1%) سوف تؤدي إلى زيادة معدل النمو بنسبة (1.11%)، أما في الأجل القصير فإن زيادتها بنسبة (1%) سوف تؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي بنسبة (5.15 %)، أما الاستيرادات فقد كان أثرها سلبياً ومعنوياً في الأجلين، إلا أنه في الأجل الطويل كان بمعنويةٍ ضعيفة، ففي الأجل القصير فأن زيادة الاستيرادات بنسبة (1%) سوف تؤدي إلى انخفاض معدل النمو بنسبة (5.85%)، أما في الأجل القصير فأن زيادتها بنسبة (1%) سوف تؤدي إلى انخفاض النمو الاقتصادي بنسبة (4.5 %)، وإن جميع متغيرات أنموذج الدراسة كانت ساكنة، وأنه يتمتع بوجود علاقة التكامل المشترك إلا أن سرعة تصحيح الخطأ كانت بطيئة فهي تحتاج لثمان سنوات للعودة لكامل التوازن، وقدمت الدراسة التوصيات الآتية، على الرغم من أن السعودية قد قطعت شوطاً في تحسين وتنظيم عملية الاستيرادات وتقليلها إلى حد بعيد نسبياً عن الصادرات إلا أنها تحتاج لمزيد من العمل لتحقيق الاكتفاء الذاتي وخلق فوائض مالية أكبر، إنشاء المزيد من الصناديق السيادية، وعدم الاكتفاء بالمبادرات فيما يخص تعزيز النمو الاقتصادي، إذ إن التنمية الاقتصادية تحتاج لنمو إيجابي متواصل ومتزايد في نمو الناتج المحلي الإجمالي وهو ما لم تحققه السعودية بعد، إجراء دراسات في المستقبل تتعلق بأثر صادرات السلع والخدمات (الصادرات غير النفطية) على النمو الاقتصادي، وتحليل تطورها ضمن المدة نفسها لمقارنة الأهمية النسبية ما بين القطاع الاستخراجي والقطاعات الأخرى.

الكلمات المفتاحية: التجارة الخارجية، التنمية الاقتصادية، السعودية.

المقدمة

تعد التجارة الخارجية أحد الركائز الأساسية للاقتصاد العالمي، إذ تلعب دوراً محورياً في تعزيز التبادل التجاري وتدفق السلع والخدمات بين الدول وفي المملكة العربية السعودية، تشكل التجارة الخارجية، وخاصة صادرات النفط والمنتجات البترولية، مصدراً رئيساً للدخل القومي. كما تساهم في تنويع القاعدة الاقتصادية من خلال زيادة الصادرات غير النفطية وجذب الاستثمارات الأجنبية، ومن ثم، فأن دراسة تأثير التجارة الخارجية على الاقتصاد السعودي يُعد أمراً بالغ الأهمية لفهم مدى مساهمتها في تحقيق النمو والاستقرار الاقتصادي، كما أن التنمية الاقتصادية لا تقتصر

على النمو في الناتج المحلي الإجمالي فحسب، بل تشمل تحسين مستوى المعيشة، وتوفير فرص العمل، وتعزيز البنية التحتية، والاستثمار في رأس المال البشري. وفي المملكة العربية السعودية، تسعى رؤية 2030 إلى تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة من خلال تقليل الاعتماد على النفط، وتنمية القطاعات غير النفطية مثل الصناعة والسياحة والتقنية ومن هنا، تبرز أهمية تحليل مؤشرات التنمية الاقتصادية لقياس مدى تقدم المملكة نحو تحقيق هذه الأهداف الاستراتيجية، إذ توجد علاقة وثيقة بين التجارة الخارجية والتنمية الاقتصادية، إذ يمكن للتجارة أن تكون محركاً للنمو من خلال زيادة الإنتاجية، ونقل التكنولوجيا، وتوسيع الأسواق وفي السياق السعودي، يُتوقع أن يكون للتجارة الخارجية تأثير إيجابي على التنمية إذا ما أُحسن توظيف عوائدها في مشاريع تنموية مستدامة، لذلك يهدف هذا البحث إلى قياس وتحليل هذا التأثير خلال الفترة (2004–2023)، وذلك باستخدام مؤشرات اقتصادية مختلفة لتحديد مدى مساهمة التجارة الخارجية في تحقيق التنمية الاقتصادية بالمملكة.

المبحث الأول: منهجية الدراسة

أولاً. مشكلة البحث: تكمن المشكلة الأساسية لهذا البحث في الإجابة عن السؤال الآتي (هل أدت السياسات التجارية والانفتاح الاقتصادي إلى تحسين مؤشرات التنمية الاقتصادية مثل الناتج المحلي الإجمالي، في المملكة العربية السعودية؟)

ثانياً. أهمية البحث: يكتسب هذا البحث أهمية كبيرة في تحليل تأثير التجارة الخارجية على التنمية الاقتصادية في المملكة العربية السعودية خلال المدة من 2004 إلى 2023، إذ تساهم التجارة الخارجية في تعزيز النمو الاقتصادي من خلال زيادة الصادرات وتنظيم الواردات، مما يعزز تنوع مصادر الدخل الوطني في إطار رؤية 2030، يساعد البحث في تقييم مدى قدرة التجارة الخارجية على دعم أهداف التنويع الاقتصادي، جذب الاستثمارات، وتحفيز القطاعات غير النفطية، كما يقدم تحليلاً للعوامل العالمية التي تؤثر على التجارة السعودية، مما يسهم في تحسين السياسات الاقتصادية لتحقيق تنمية مستدامة وشاملة.

ثالثاً. هدف البحث: يهدف هذا البحث إلى قياس وتحليل أثر التجارة الخارجية (الصادرات والواردات) على التنمية الاقتصادية في المملكة العربية السعودية خلال المدة (2004–2023)، وذلك من خلال استخدام نموذج الانحدار الذاتي ذو فجوات الابطاء الموزعة (ARDL)، قياس أثر التجارة الخارجية على مؤشرات التنمية الاقتصادية.

رابعاً. فرضية البحث: ينطلق البحث من فرضية مفادها أن للتجارة الخارجية دور مهم في تعزيز التنمية الاقتصادية في المملكة العربية السعودية، كما إن هناك علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين التجارة الخارجية (الصادرات، الاستيرادات) وبين الناتج المحلي الإجمالي بعده أحد مؤشرات التنمية الاقتصادية.

خامساً. حدود البحث:

- **الحدود المكانية:** ركز البحث في حدوده المكانية على المملكة العربية السعودية.
- **الحدود الزمانية:** تمثل البعد الزمني للبحث في المدة (2004-2023).

سادساً. منهج البحث: يعتمد البحث على المنهج الوصفي لعرض مفاهيم التجارة الخارجية والتنمية الاقتصادية والعلاقة بينهما إلى جانب المنهج التحليلي الكمي باستخدام نموذج الانحدار الذاتي ذو

فترات الابطاء الموزعة (ARDL) عبر برنامج (EViews 12)، لقياس العلاقة بين التجارة الخارجية والتنمية الاقتصادية في المملكة العربية السعودية.

المبحث الثاني: الإطار النظري للتجارة الخارجية والتنمية الاقتصادية والعلاقة بينهما

أولاً. مفهوم التجارة الخارجية: تعد التجارة الخارجية أحد الركائز الأساسية للاقتصاد لذلك تساهم في تعزيز النشاط الاقتصادي من خلال انتقال السلع والخدمات فضلا عن حركة عوامل الإنتاج مثل العمالة ورأس المال على المستوى الدولي يسهم ذلك في رفع مستوى الرفاه الاقتصادي، استنادا إلى توافر الموارد والمزايا التنافسية لكل دولة يمكن للجميع الاستفادة من المزايا التي تتمتع بها الدول المختلفة، إذ تلعب التجارة الخارجية دورا محوريا في زيادة مستويات الدخل وإن الهدف الرئيس هو توفير السلع والخدمات لتلبية الاحتياجات المحلية والتخلص من الفائض عبر التبادلات التجارية المتنوعة، كما تمكن التجارة الخارجية كل دولة من الاستفادة من المزايا النسبية التي تتمتع بها الدول الأخرى (المسعودي وآخرون، 2024: 286). وتعرف التجارة الخارجية بأنها أحد فروع الاقتصاد الذي يستخدم نماذج الاقتصاد الجزئي لفهم الديناميات الاقتصادية على المستوى العالمي، كما تعكس هذه التجارة نمطا نموذجيا للعلاقات الاقتصادية بين المستهلكين وأصحاب المصانع والحكومة (الشنابلة، 2024: 57). كما تعتبر التجارة الخارجية من الأنشطة الاقتصادية الحيوية في كل من البلدان المتقدمة والنامية إذ تلعب دورا إيجابيا في زيادة معدلات نمو الدخل القومي وتعزيز التحولات الهيكلية في الاقتصاد الوطني كما تسهم في توفير السلع الإنتاجية والاستهلاكية الضرورية مما يعزز من استقرار الأسواق ويساعد في تلبية احتياجات المجتمع (أحمد، 2022: 614).

ثانياً. أهمية التجارة الخارجية: تقوم التجارة الدولية على تواجد اختلافات متعددة في الإمكانيات والموارد الطبيعية إلى جانب الظروف الجغرافية المتنوعة بين الدول، هذه الفروق تتيح للدول التخصص في إنتاج سلع معينة مما يعزز من فرص التبادل التجاري بينها (موسي، 2020: 155). إذ تلعب التجارة الخارجية دورا حيويا في اقتصاد أي بلد، إذ تفتح أسواقا جديدة للبائعين وتعزز من إنتاجية الدولة الأم من خلال توظيف العمال في صناعات تصنيع السلع الموجهة للأسواق العالمية، تسهم التجارة الخارجية في تحسين الأداء الاقتصادي بشكل كبير تساعد الواردات على تزويد البلاد بتقنيات متقدمة وسلع رأسمالية، مما يمنح جميع القطاعات فرصا أكبر للنمو ويزيد من تأثيرها، كما يقلل هذا من الاعتماد المتبادل بين القطاعات المختلفة، من جهة أخرى، تعد الصادرات مصدرا هاما للدخل القومي، الذي يمكن استثماره في دعم مشاريع وطنية أو في مجالات أخرى تعزز من التنمية الاقتصادية (محيسن واخرون، 2023: 223).

أيضا يمكن ايجاز أهمية التجارة الخارجية في الآتي:(عبد الحميد والشمري، 2024: 12)

1. تساهم التجارة الخارجية بشكل فاعل في حث وتنمية انتقال الأموال مما يؤدي إلى زيادة رأس المال الناتج عن العمليات التجارية.
2. إن التجارة الخارجية وسيلة حيوية للتخلص من فوائض الإنتاج ومصدرا هاما للعملة الأجنبية مما يحسن السيولة في البلدان وتشكل هذه السيولة ركيزة أساسية للعمليات الاقتصادية خاصة في مجالات التمويل والاستثمار.
3. تسعى التجارة الخارجية على تنمية وتطوير الأنشطة الاقتصادية سواء كانت إنتاجية أو استهلاكية أو خدمية وتتم تلك من خلال تفعيل النشاط التجاري.

4. تعد التجارة الخارجية وسيلة لزيادة الدخل القومي والتنمية الاقتصادية للبلاد وتتم من خلال استيراد المنتجات نصف المصنعة أو الآلات والأدوات والمعدات التي تدخل في عملية الإنتاج وبذلك فأنها تزيد من إنتاج السلع والخدمات في تلك البلدان ومن ثم تحقيق التنمية الاقتصادية التي تقصدها تلك البلدان عن طريق تفعيل التجارة الخارجية.
5. تعمل التجارة الخارجية على اتمام الوضع التوازني في السوق المحلي نتيجة اتمام التوازن بين الكميات المعروضة والمطلوبة.

ثالثاً. العوامل المؤثرة في التجارة الخارجية: تخضع التجارة الخارجية ونشاطاتها لسياسات تجارية محددة، لكنها تتأثر أيضا بعدد من العوامل المهمة منها وكما يأتي: (الدليمي واخرون، 2023: 29-30)

1. توزيع الموارد الطبيعية: يشير توزيع الموارد الطبيعية بين الدول إلى التباين في مصادر الثروة مما يؤدي إلى تقوية التخصص والتمركز في التبادل التجاري الدولي فقد تصدر بعض الدول سلعة واحدة فقط مما يعكس اعتمادها على تلك الموارد.
2. حجم الدولة والمساحة الجغرافية: يؤثر حجم الدولة ومساحتها الجغرافية على التجارة الخارجية من خلال تكامل الموارد الطبيعية والبشرية كلما كانت الدولة أكبر زادت قدرتها على تحقيق مزايا الإنتاج الواسع مما يعزز قدرتها التنافسية في الأسواق العالمية.
3. الظروف السياسية: تلعب الظروف السياسية دورا حاسما في تحديد فرص التجارة الخارجية حيث تميل الدول إلى التعامل مع البلدان المستقرة سياسيا وامنيا مع تجنب المناطق المضطربة والحروب التي قد تهدد مصالحها.
4. الإجراءات الإدارية: تشير الإجراءات الإدارية إلى خلو السلع من المعوقات الجمركية والانظمة الإدارية المعقدة التي قد تعرقل دخولها وخروجها كلما كانت هذه الإجراءات بسيطة وفعالة زادت فرص التبادل التجاري.
5. القوانين والتشريعات: تخضع التجارة الخارجية لتشريعات ولوائح تضعها السلطات الحكومية والتي قد تقيد أو تحرر التجارة من العقبات العالمية.

رابعاً. مفهوم التنمية الاقتصادية: تعريف التنمية بأنها تحقيق زيادة سريعة ومستدامة في الإنتاج والخدمات على مر الزمن ولكافة القطاعات في البلد ناتجة عن توظيف الجهود العلمية لتنظيم الأنشطة الحكومية والمحلية. ويمكن وصفها بأنها عملية مخططة وهادفة تهدف إلى تغيير الهيكل الاجتماعي للمجتمع بمختلف جوانبه، بهدف توفير حياة كريمة لجميع أفراده (عيسى ومجيد، 2021: 315). أيضا تعرف التنمية الاقتصادية هي عملية مستديمة تهدف إلى خلق الثروة من خلال توظيف الموارد البشرية والمالية والمادية والطبيعية بكفاءة لإنتاج سلع وخدمات ذات قيمة سوقية. ويكمن دور المطور الاقتصادي في توجيه هذه العملية لصالح المجتمع عبر تعزيز فرص العمل وتوسيع القاعدة الضريبية، مما يسهم في تحقيق النمو والاستقرار الاقتصادي (Malizia And others, 2021: 15). وكانت التنمية الاقتصادية تقليديا تعني قدرة الاقتصاد الوطني على تحقيق نمو مستدام في الدخل القومي الإجمالي، حتى في حالة استقرار حالته الاقتصادية لفترات طويلة. كان يقاس هذا النمو عادة بمعدلات تتراوح بين 5% أو أكثر. وكان المقياس الشائع الآخر للتنمية هو معدل نمو الدخل الفردي، وهو ما يعكس قدرة الدولة على توسيع إنتاجها بشكل أسرع من معدلات النمو السكاني (عبد الله، 2022: 425).

خامساً. أهمية التنمية الاقتصادية: تعد التنمية الاقتصادية أداة فعالة لتقليص الفجوة الاقتصادية بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة. تساهم عوامل اقتصادية وغير اقتصادية في اتساع هذه الفجوة، والتي

لا تزال متأصلة في الهياكل الاقتصادية والاجتماعية للدول النامية. تشير التنمية الاقتصادية إلى تعزيز النشاط الإنتاجي والصناعي، وهو نشاط ديناميكي يتفوق في حيويته على النشاط الزراعي الأولي. إن التركيز على تطوير القطاع الصناعي يتيح استيعاب الفائض من قوة العمل، الذي يظهر غالبا في شكل بطالة مقنعة في القطاع الزراعي، وهي مشكلة تؤرق معظم البلدان النامية. تنطوي أهمية التنمية الاقتصادية على تأثيرات اجتماعية تسهم في تحقيق استقرار المجتمع أو الدولة (سمير، 2010: 12). وفيما يأتي أبرز النقاط التي تبرز أهمية التنمية الاقتصادية وكالآتي: (ميكائيل واخرون، 2023: 8).

1. تعزيز الظروف الاقتصادية: تحسين الظروف الاقتصادية للأفراد يزيد من قدرتهم على الادخار ويحفز التفكير في استثمارات جديدة تعود عليهم بالفائدة في المستقبل.
2. تحسين نوعية الحياة: يسهم ذلك في رفع نوعية الحياة من خلال تمكين الأفراد من التغلب على العقبات الاجتماعية الناتجة عن التطورات الوظيفية في القطاعات التي ينشطون فيها.
3. تطوير البنية التحتية: يؤدي تطوير البنية التحتية في الدول إلى تحسين جودة القطاعين الصحي والتعليمي، مما يعزز رضا الأفراد ويمنحهم شعورًا أكبر بالراحة والاستقرار.
4. تعزيز النمو الاقتصادي: يساهم تحسين المنظومة التجارية في تسريع النمو الاقتصادي عبر زيادة الصادرات وتعزيز الإنتاجية في القطاع الصناعي.

سادساً. أبعاد التنمية الاقتصادية: إن التحديات الجديدة التي فرضتها العولمة على التنمية الاقتصادية لاسيما تكامل الأسواق السريعة وحركة رؤوس الأموال وزيادات الاستثمارات الكبيرة حول العالم تؤدي إلى بروز أبعاد جديدة للتنمية الاقتصادية (ليلى وخيرة، 2023: 17). ومن بين تلك الأبعاد التي يمكن أن تتضمن بالآتي (الملا ذنون وحسين،2021: 527):

1. **البعد المادي للتنمية:** يستند البعد المادي إلى التنمية من حيث إنها تمثل نقيض للتخلف، إذ تتحقق من خلال التخلص من سمات التخلف واكتساب خصائص الدول المتقدمة. يبدأ هذا المفهوم بتراكم رأس المال، مما يمكن من تطوير تقسيم العمل الاجتماعي والتحول من الصناعة اليدوية إلى الصناعة الآلية، ومن ثم تحقيق سيادة الإنتاج السلعي وتأسيس سوق داخلية متكاملة. تحتاج البلدان النامية إلى تنفيذ عمليات أساسية لتحقيق التنمية، تشمل تحقيق التراكم الرأسمالي وتطوير هيكل تقسيم العمل الاجتماعي وتعزيز سيادة الإنتاج السلعي وبناء سوق قومية متكاملة. كما يرتبط مفهوم التنمية ارتباطا وثيقا بالتصنيع، الذي يسهم في تنويع الهيكل الإنتاجي تتطلب عملية التصنيع عوامل عدة، مثل حدوث ثورة صناعية وتوفير قاعدة صناعية قوية وزيادة مستوى التراكم الرأسمالي فضلا عن تهيئة الظروف الملائمة لإحداث تغييرات إيجابية في البنية الاجتماعية.
2. **البعد الدولي للتنمية:** أصبحت فكرة التنمية والتعاون الدولي ضرورة ملحة في الساحة العالمية، مما أدى إلى إنشاء هيئات دولية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في عام 1961، أطلقت الأمم المتحدة عقد التنمية الأول الذي استهدف تحقيق معدل نمو اقتصادي يبلغ 7%. كما شهدت الستينات تأسيس منظمة التجارة العالمية ومنظمة الأونكتاد بهدف تعزيز علاقات دولية أكثر تكافؤا، تبع ذلك عقد التنمية الثاني للفترة 1970-1980، الذي رسم هدفا لمعدل نمو سنوي يبلغ 6%. وبذلك لم تتحقق هذه الجهود والأهداف المرجوة من منظور البلدان النامية مما أدى إلى تفاقم التفاوت في الدخول بين الدول الغنية والفقيرة مع مرور الزمن.
3. **البعد الحضاري للتنمية:** إن مفهوم التنمية يمتد ليشمل جميع جوانب الحياة، مما يسهم في نشوء حضارة جديدة يعد البعض أن التنمية تمثل مشروع للنهضة الحضارية، إذ تتجاوز كونها مجرد عملية

اقتصادية أو تكنولوجية. فهي تعكس عملية بناء حضاري تعزز من هوية المجتمعات وتؤكد على شخصيتها الإنسانية.

4. **البعد الاجتماعي للتنمية:** تهدف عملية التنمية إلى تعزيز مستوى الرعاية الصحية والتعليم، وهو ما يتضح من معظم تعريفات التنمية التي تؤكد على أهمية مشاركة الأفراد في إدارة وصنع القرارات التنموية التي تؤثر بشكل مباشر على حياتهم. تشمل هذه العملية أيضا مبادئ العدالة والمساواة والإنصاف فيما يتعلق بالإنصاف يمكن تصنيفه إلى نوعين الاول هو إنصاف الأجيال القادمة إذ يتوجب أن تحظى مصالح الأجيال المقبلة باهتمام خاص وعناية كبيرة والثاني إنصاف الأفراد الحاليين يشمل ذلك توفير فرص متكافئة للجميع للحصول على الموارد الطبيعية والخدمات الاجتماعية والصحية، مما يضمن عدم تفويت أي فئة من فئات المجتمع لفرص التنمية المتاحة.
5. **البعد البيئي للتنمية:** يرتكز البعد البيئي للتنمية على ضرورة الالتزام بتجسيد بقية مكونات التنمية وأبعادها مما يسهم في الحد من ظواهر مثل انجراف التربة وتدمير الغطاء النباتي يتطلب ذلك تبني مجموعة من الوسائل الفعالة للحد من استخدام المبيدات والممارسات البشرية الضارة التي تؤثر سلبا على البيئات الحيوية المختلفة بما في ذلك المياه والغابات والهواء علاوة على ذلك يسعى هذا البعد إلى توفير الحماية الكافية للمناخ من ظاهرة الاحتباس الحراري مما يعزز الاستدامة البيئية ويضمن الحفاظ على الموارد الطبيعية للأجيال القادمة.

سابعاً. العلاقة النظرية بين التجارة الخارجية والتنمية الاقتصادية:

1. **علاقة التصدير بالتنمية الاقتصادية:** تعد الصادرات أحدى صيغ التبادل التجاري الخارجي إذ تعد جزءا من الناتج القومي لدولة معينة بل تهدف إلى تلبية احتياجات الدول الأخرى التي تتمثل هذه في عملية السلع التي تنتج خلال فترة زمنية محددة وتسهم في تعزيز الأداء الاقتصادي للدول التي تعتمد على هذا القطاع لتوفير الغذاء والمواد الخام للصناعات التحويلية حيث تلعب هذه الأنشطة دورا حيويا كمصدر للمواد الأولية، وتبرز أهميتها من خلال الفوائد التي تحققها الدول مثل تقليل العجز في الميزان التجاري وتوفير العملات الأجنبية اللازمة لمواجهة أعباء التنمية الاقتصادية والاجتماعية فضلا عن ذلك تعزز الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية وتعمل على جذب الاستثمارات وتوفير فرص العمل مما يؤدي إلى تحقيق نتائج إيجابية في عدة مؤشرات اقتصادية ومالية (مامندربراني، 2021: 21).

يعبر الناتج المحلي الإجمالي (GDP) عن مجموع قيم السلع والخدمات المنتجة في دولة معينة خلال فترة زمنية محددة، ويعد مؤشرا مهما لمستوى التنمية الاقتصادية، تلعب الصادرات دورا حيويا في تعزيز النمو الاقتصادي، إذ توجد علاقة طردية واضحة بين مستوى الصادرات والناتج المحلي الإجمالي في الدول النفطية والزراعية، يكون تأثير الصادرات أكبر من تأثير الاستثمارات، عند حدوث صدمات إيجابية مثل زيادة حجم الصادرات في الدول التي تعتمد على التصدير، ترتفع الإيرادات مما يعزز التوظيف ويؤثر إيجابيا على الناتج المحلي الإجمالي، ويقلل من معدل البطالة، أما في حال حدوث صدمات سلبية فقد ينخفض الناتج المحلي الإجمالي وتزداد البطالة مما يؤثر سلبا على التنمية الاقتصادية (وزارة التخطيط، 2021: 14).

ويمكن تلخيص آثار الصادرات على التنمية الاقتصادية بالنقاط الآتية (محمود، 2021: 106)

أ. توسيع أسواق العمل :تعزز الصادرات الابتكار وتشجع على الاستخدام الأمثل للآلات والمعدات، مما يسهل التخصص وتقسيم العمل.

ب. زيادة الدخل الحقيقي :تساهم الصادرات في رفع مستويات الدخل، خاصة من خلال زيادة دخل المصدرين والمبتكرين، مما يعزز التوفير والاستثمار.
ج. تحفيز المنافسة الدولية :تدفع الصادرات المستثمرين للبحث عن طرق لخفض تكاليف الإنتاج، مما يساعد على التخلص من الاحتكارات غير الكفؤة في الأسواق.
د. تأثير تعليمي وتكنولوجي :تسهل الصادرات انتقال المهارات والتكنولوجيا بين الدول، كما تخلق احتياجات وأذواق جديدة لدى المستهلكين، مما يدفعهم للمشاركة الفعالة في السوق.
ه. زيادة الموارد المالية :تسهم زيادة حجم الصادرات في تأمين الموارد المالية الضرورية للتنمية الاقتصادية، وتعتبر هذه الموارد محورية، خاصة في البلدان النامية.

2. **علاقة الاستيراد بالتنمية الاقتصادية:** تؤثر الواردات بشكل مباشر على التنمية الاقتصادية من خلال توفير السلع الرأسمالية والمواد الوسيطة الضرورية لتنفيذ البرامج التنموية هذه البرامج تساهم في تحسين الإنتاجية المحلية وزيادة مستويات الإنتاج مما يؤدي بدوره إلى تعزيز معدلات التنمية، كما يرتبط النمو الاقتصادي بزيادة الطلب على السلع الاستهلاكية نتيجة لارتفاع متوسط دخل الفرد فضلا عن ذلك تساهم الواردات في جذب رأس المال الأجنبي من خلال نقل التكنولوجيا المتقدمة مما يسهم في عملية التحديث وتعزيز الإنتاجية بالمقابل تعد الواردات مصدرا للتسرب وعبئاً على الاقتصاد، مما يؤثر سلبا على احتياطات الدولة من العملات الأجنبية، لذا من الضروري وضع خطة شاملة توازن بين منافع وتكاليف الواردات، لضمان أن تسهم الأخيرة في تحقيق الأهداف التنموية بدلا من أن تكون عبئا إضافيا على الاقتصاد، يتجلى هذا التحدي بشكل خاص في الدول التي تسجل نسبة مرتفعة من الواردات مقارنة بالناتج المحلي الإجمالي، والتي تعاني من ضعف في قطاع الإنتاج، مما يؤدي إلى انخفاض الصادرات اللازمة لتمويل الواردات (وشن، 2019: 51).

كما يتضح من العديد من الدراسات الحديثة التي تشير إلى أهمية واردات السلع الوسيطة كمحدد رئيسي لهذا النمو، ففي البلدان التي تعتبر قواعد تصنيعها متجهة نحو التصدير، تلعب هذه الواردات دورا حيويا، حتى في الدول ذات الاقتصادات المتنوعة التي تشمل قطاعات الزراعة والصناعة والسياحة والخدمات (El Akkad, Hussein, 2023: 213).

وبذلك تعد الواردات أحد الجوانب الرئيسة في التجارة الخارجية بين الدول نظرا لتأثيرها المباشر على مستوى النشاط الاقتصادي في البلاد يشير مفهوم الاستيرادات إلى إجمالي السلع والخدمات التي يتم إنتاجها خارج الحدود الجغرافية للبلد ويتم استهلاكها داخله، وقد تؤدي زيادة نسبة الاستيرادات إلى تقليل الطلب على السلع والخدمات المحلية المنتجة في الداخل، تعد الاستيرادات معيارا أساسيا لقياس درجة التطور الاقتصادي الذي يحققه البلد من خلال تجارته الخارجية، سواء كانت السلع استهلاكية أو إنتاجية، تساهم هذه الاستيرادات في زيادة معدلات الدخل القومي من خلال تمكين الاقتصاد من الحصول على السلع الإنتاجية الضرورية لعمليات النمو والتنمية، كما تستورد السلع الاستهلاكية لتلبية احتياجات الاقتصاد القومي ومع ذلك، قد يؤثر هذا بشكل سلبي على الصناعة المحلية، التي قد تواجه صعوبة في منافسة السلع المستوردة الأرخص والأعلى جودة، مما يجعلها أكثر جاذبية من السلع المحلية وهكذا يمكن ايضاح أهم المؤثرات الاقتصادية في الاستيراد وكالآتي: (قاسم، 2020: 2).

أ. نوع السلعة: تتأثر عملية الاستيراد بأنواع وطبيعة السلع، سواء كانت سلع استهلاكية أو سلع مصنعة.

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 21, No. 72, Part (2): 273-290
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.21.72.2.14

ب. طبيعة السوق الخارجية: تواجه شركات الاستيراد تحديات تتعلق بالجمارك وطرق السداد وغيرها من الإجراءات.

ج. نقل البضاعة: تعد عملية نقل البضائع المستوردة عبر البحار من القضايا الرئيسة التي تواجه مشروعات الاستيراد فكلما زادت المسافة بين طرفي التبادل زادت التكاليف والمخاطر المرتبطة بذلك.

د. تحديد كميات الاستيراد: تلجأ بعض الدول إلى اتخاذ إجراءات لمنع استيراد بعض السلع أو معظمها أو جميعها لفترات زمنية محددة أو بشكل مستمر وذلك استجابة للظروف الاقتصادية والهدف المحدد الذي تسعى لتحقيقه.

المبحث الثالث: الجانب التحليلي والقياسي لأثر التجارة الخارجية على التنمية الاقتصادية

أولاً. الجانب التحليلي: يبين الجدول رقم (1) تطورات كل من التجارة الخارجية والتنمية الاقتصادية في السعودية للمدة (2004-2023)، وكما يأتي:

جدول (1): تطورات التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي في السعودية للمدة (2004-2023)

السنوات	الصادرات (مليون دولار)	معدل النمو السنوي (%)	الواردات (مليون دولار)	معدل النمو السنوي (%)	الميزان التجاري (مليون دولار)	الناتج المحلي الإجمالي 2010=100 (مليون دولار)	معدل النمو الاقتصادي (%)
2004	125997	-------	47376	-------	416460	416460	-------
2005	180711	43.4	59459	25.5	441218	441218	5.9
2006	211305	16.9	69800	17.4	455838	455838	3.3
2007	233329	10.4	90214	29.2	465928	465928	2.2
2008	313462	34.3	115134	27.6	494993	494993	6.2
2009	192314	-38.6	95552	-17.0	489713	489713	-1.1
2010	251143	30.6	106863	11.8	514392	514392	5
2011	364699	45.2	131586	23.1	570943	570943	11
2012	388401	6.5	155593	18.2	601825	601825	5.4
2013	375872	-3.2	168155	8.1	617080	617080	2.5
2014	342433	-8.9	173834	3.4	640599	640599	3.8
2015	203550	-40.6	174676	0.5	669484	669484	4.5
2016	183579	-9.8	140170	-19.8	682101	682101	1.9
2017	221835	20.8	134519	-4.0	688315	688315	0.9
2018	294373	32.7	137065	1.9	710336	710336	3.2
2019	261603	-11.1	153163	11.7	718133	718133	1.1
2020	173854	-33.5	137997	-9.9	692413	692413	-3.6
2021	276179	58.9	152849	10.8	727554	727554	5.1
2022	411184	48.9	189877	24.2	782018	782018	7.5
2023	320018	-22.2	206940	9.0	776115	776115	-0.8

المصدر: بيانات البنك الدولي المنشورة على الموقع:

https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.KD

يبين الجدول رقم (1) تطورات إجمالي الصادرات في السعودية للمدة (2004-2023)، والتي يحتل النفط الخام نسبة كبيرة منها، ونلاحظ بأنها كانت في تزايد مستمر خلال المدة (2004-2008)، إذ بعد أن كانت بواقع (125997 مليون دولار) في عام 2004، استمرت بعدها بالتزايد حتى أصبحت بواقع (313462 مليون دولار) في عام 2008 وبمعدل نمو سنوي إيجابي بلغ (34.3 %)، ويعود سبب ذلك التزايد المستمر إلى الارتفاع المستمر في أسعار النفط العالمية بعد حرب الخليج الثالثة، أما في عام 2009 فقد انخفضت الصادرات السعودية لتصبح بواقع (192314 مليون دولار) وبمعدل نمو سنوي سلبي بلغ (- 38.6%)، وذلك بسبب تداعيات صدمة أزمة الرهن العقاري، أما خلال المدة (2010-2012) فقد عاودت صادرات السعودية التزايد المستمر، إذ بعد أن أصبحت بواقع (251143 مليون دولار) في عام 2010 وبمعدل نمو سنوي إيجابي بلغ (30.6 %)، استمرت بعدها بالتزايد حتى أصبحت بواقع (388401 مليون دولار) في عام 2012 وبمعدل نمو سنوي إيجابي بلغ (6.5 %)، ويعود سبب ذلك التزايد المستمر إلى زوال تأثير أزمة عام 2009 وانتعاش أسعار النفط العالمية، أما خلال المدة (2013-2016) فقد انخفضت الصادرات السعودية بصورةٍ مستمرة، إذ بعد أن أصبحت بواقع (375872 مليون دولار) في عام 2013 وبمعدل نمو سنوي سلبي بلغ (- 3.2 %)، وذلك بسبب انخفاض صادراتها من السلع (غير النفطية)، واستمرت بعدها بالانخفاض حتى أصبحت بواقع (183579 مليون دولار) في عام 2016 وبمعدل نمو سنوي سلبي بلغ (- 9.8 %)، أما في عامي 2017 و2018 فقد انتعشت الصادرات السعودية بعد انتعاش أسعار النفط العالمية لتصبح بواقع (221835 مليون دولار) و(294373 مليون دولار) وبمعدلات نمو سنوية إيجابية بلغت (20.8 %) و(32.7 %) على التوالي، إلا أنها قد انخفضت قيمتها في عامي 2019 و2020 لتصبح بواقع (261603 مليون دولار) و(173854 مليون دولار) وبمعدلات نمو سنوية سلبية بلغت (- 11.1 %) و(- 33.5 %) على التوالي، وذلك بسبب تداعيات انتشار فيروس كورونا، والتي بزوالها التدريجي عاودت الصادرات السعودية في عامي 2021 و2022 التزايد المستمر لتصبح بواقع (276179 مليون دولار) و(411184 مليون دولار) وبمعدلات نمو سنوية إيجابية بلغت (58.9 %) و(48.9 %) على التوالي، وهي أعلى معدلي نمو سنوي لها خلال مدة الدراسة خاصةً مع بلوغ أسعار النفط العالمية مستوى أعلى من (100 دولار لكل برميل)، أما في عام 2023 ومع التراجع الطفيف في أسعار النفط العالمية انخفضت الصادرات السعودية لتصبح بواقع (320018 مليون دولار) وبمعدل نمو سنوي سلبي بلغ (- 22.2 %).

ويبين الجدول رقم (1) كذلك، تطورات إجمالي الاستيرادات السعودية للمدة (2004-2023)، ونلاحظ بأنها قد كانت متزايدة بصورةٍ مستمرة خلال المدة (2004-2008)، إذ بعد أن كانت بواقع (47376 مليون دولار) في عام 2004، استمرت بعدها بالتزايد حتى أصبحت بواقع (115134 مليون دولار) في عام 2008 وبمعدل نمو سنوي إيجابي بلغ (27.6 %)، ويعود سبب ذلك التزايد المستمر إلى الارتفاع الكبير في الإيرادات النفطية، أما في عام 2009 فقد انخفضت الاستيرادات السعودية لتصبح بواقع (95552 مليون دولار) وبمعدل نمو سنوي سلبي بلغ (- 17 %)، وذلك بسبب تداعيات أزمة الرهن العقاري، أما خلال المدة (2010-2015) فقد تزايدت الاستيرادات السعودية بصورةٍ مستمرة، إذ بعد أن أصبحت بواقع (106863 مليون دولار) في عام 2010 وبمعدل نمو سنوي إيجابي بلغ (11.8 %)، استمرت بعدها بالتزايد حتى أصبحت بواقع (174676 مليون دولار) في عام 2015 وبمعدل نمو سنوي إيجابي بلغ (0.5 %)، ويعود سبب ذلك

التزايد المستمر إلى زوال تأثير أزمة عام 2009 وانتعاش أسعار النفط العالمية، أما في عامي 2016 و2017 فقد انخفضت الاستيرادات السعودية بسبب الانخفاض الكبير في الايرادات النفطية لتصبح بواقع (140170 مليون دولار) و(134519 مليون دولار) وبمعدلات نمو سنوية سلبية بلغت (- 19.8 %) و(- 4%) على التوالي، أما في عامي 2018 و2019 فقد تزايدت الاستيرادات السعودية بعد انتعاش أسعار النفط لتصبح بواقع (137065 مليون دولار) و(153163 مليون دولار) وبمعدلات نمو سنوية إيجابية بلغت (1.9 %) و(11.7%) على التوالي، أما في عام 2020 فقد انخفضت الاستيرادات السعودية بسبب تداعيات انتشار فيروس كورونا لتصبح بواقع (137997 مليون دولار) وبمعدل نمو سنوي سلبي بلغ (- 9.9 %)، أما خلال المدة (2021-2023) فقد تزايدت الاستيرادات السعودية بصورةٍ مستمرة، إذ بعد أن أصبحت بواقع (152849 مليون دولار) في عام 2021 وبمعدل نمو سنوي إيجابي بلغ (10.8 %)، استمرت بعدها بالتزايد حتى أصبحت بواقع (206940 مليون دولار) في عام 2023 وهي أعلى قيمة لها خلال مدة الدراسة وبمعدل نمو سنوي إيجابي بلغ (9 %)، وذلك بعد الزوال التدريجي لخطر فيروس كورونا فضلاً عن الارتفاع الكبير والمستمر في أسعار النفط العالمية.

ونلاحظ كذلك تطورات الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لسنة الأساس 2010 في السعودية للمدة (2004-2023)، إذ إنه كان متزايداً وبصورةٍ مستمرة خلال المدة (2004-2008)، إذ بعد أن كان بواقع (416460 مليون دولار) في عام 2004، استمر بعد ذلك بالتزايد حتى أصبح بواقع (494993 مليون دولار) في عام 2008 وبمعدل نمو اقتصادي ايجابي بلغ (6.2%)، ويعود سبب ذلك إلى التزايد المستمر في الإيرادات النفطية، إذ وعلى الرغم من الارتفاع المستمر في أسعار النفط العالمية فقد تزايدت الكميات المنتجة من النفط الخام وبصورةٍ مستمرة خلال المدة نفسها، أما في عام 2009 فقد شهد الناتج المحلي الإجمالي في السعودية انخفاضاً طفيفاً ليصبح بواقع (489713 مليون دولار) وبمعدل نمو اقتصادي سلبي بلغ (- 1.1%)، ويعود سبب ذلك الانخفاض إلى تداعيات أزمة الرهن العقاري، أما خلال المدة (2010-2019) فقد تزايد الناتج المحلي الإجمالي السعودي بصورةٍ مستمرة، إذ بعد أن أصبح بواقع (514392 مليون دولار) في عام 2010 وبمعدل نمو اقتصادي إيجابي بلغ (5%)، استمر بعد ذلك بالتزايد حتى أصبح بواقع (718133 مليون دولار) في عام 2019 وبمعدل نمو اقتصادي ايجابي بلغ (1.1%)، ويعود سبب ذلك إلى التزايد المستمر في الإيرادات النفطية، فضلاً عن تنامي صادرات السلع، أما في عام 2020 فقد شهد الناتج المحلي الإجمالي السعودي انخفاضاً طفيفاً بمقدار (2.5 مليار دولار تقريباً) ليصبح بواقع (692413 مليون دولار) وبمعدل نمو اقتصادي سلبي بلغ (- 3.6%)، وكان سبب هذا الانخفاض هو تداعيات انتشار فيروس كورونا، أما في عامي 2021 و2022 فقد انتعش الناتج المحلي السعودي ليصبح بواقع (727554 مليون دولار) و(782018 مليون دولار) وبمعدلات نمو اقتصادي إيجابية بلغت (5.1%) و(7.5%) على التوالي، وذلك بعد عودة النشاط الاقتصادي العالمي لسابق عهده بالزوال التدريجي لخطر الفيروس وانتعاش أسعار النفط العالمية وبلوغها مستويات مرتفعة جداً فاقت مستوى (100 دولار لكل برميل)، أما في عام 2023 فقد انخفضت قيمة الناتج المحلي السعودي على الرغم زيادة الصادرات النفطية والسلعية ليصبح بواقع (776115 مليون دولار) وبمعدل نمو اقتصادي سلبي بلغ (- 0.8%)، وإن سبب ذلك هو استقرار أسعار النفط العالمية في مستوى أدنى مما كان عليه في عام 2022.

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 21, No. 72, Part (2): 273-290
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.21.72.2.14

ثانياً. الجانب القياسي: تم استخدام الاختبارات القياسية الآتية:

1. اختبارات السكون: بهدف قياس العلاقة بين التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي في السعودية، سيتم تقدير انموذج قياسي باستخدام منهجية ARDL، والذي يتطلب أن تكون متغيرات الدراسة مستقرة عند المستوى أو الفرق الأول أو مزيج بينهما، لذا سيتم التحقق من خصائص سكون السلاسل الزمنية باستخدام اختبار فيليبس بيرون للسكون.

يبين الجدول رقم (2) نتائج اختبارات السكون وفق منهجية فيليبس بيرون (PP)، وهي مفصلة ضمن المعادلات (معادلة الحد الثابت، معادلة الحد الثابت والمتجه، المعادلة التي لا تحتوي على الحد الثابت ولا على المتجه) عند المستوى الأصلي وكذلك عند الفرق الأول، وكما يأتي:

جدول (2): نتائج اختبار فيليبس بيرون للسكون

Variables		At Level عند المستوى			At First Difference عند الفرق الأول			المتغيرات	
		With Constant مع الحد الثابت	With Constant & Trend مع الحد الثابت والمتجه	Without Constant & Trend بدون الحد الثابت والمتجه	With Constant مع الحد الثابت	With Constant & Trend مع الحد الثابت والمتجه	Without Constant & Trend بدون الحد الثابت والمتجه		
1	GDPS	0.046	0.122	0.281	0.019	0.082	0.001	معدل النمو الاقتصادي	السعودية
2	XS	0.108	0.309	0.893	0.048	0.182	0.004	إجمالي الصادرات	
3	MS	0.080	0.428	0.990	0.090	0.317	0.018	إجمالي الاستيرادات	

المصدر: عمل الباحث اعتماداً على مخرجات برنامج E-Views12.

ونلاحظ عند المستوى بأن هناك بعض السلاسل الزمنية كانت ساكنة عند معادلة الحد الثابت، إذ نلاحظ أن السلسلة الزمنية لمعدل النمو الاقتصادي في السعودية (GDPS) هي ساكنة عند مستوى معنوية (5 %) وأن السلسلة الزمنية لإجمالي الاستيرادات في السعودية (MS) كانت ساكنة بمعنويةٍ ضعيفة عند مستوى (10 %)، ووفقاً لتلك النتائج سيتم استخدام أنموذج ARDL.

2. اختبار التكامل المشترك:

جدول (3): اختبار الحدود للتكامل المشترك F- Bound test

Test Statistic	Value	K
F-statistic	38.450	2
Critical Value Bounds		
Significance	**I0 Bound**	**I1 Bound**
10%	2.63	3.10
5%	3.35	3.55
2.5%	3.87	4.13
1%	4.38	5.00

المصدر: عمل الباحث اعتماداً على مخرجات برنامج E-Views12.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (3) بأن قيمة إحصائية فيشر (F) قد كانت بواقع (38.450) وهي أكبر من جميع الحدود العليا ما يعني بأنها معنوية عند مستوى معنوية (1%)، وهذا يعني بأن أنموذج الدراسة يتمتع بوجود علاقة تكامل مشترك طويلة الأجل.

3. **اختبارات جودة الأنموذج:** يبين الجدولان رقم (4) و(5) نتائج اختبارات المشاكل القياسية ومؤشرات جودة الأنموذج وكما يأتي:

جدول (4): القيم الاحتمالية لاختبارات المشاكل القياسية

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test **اختبار الارتباط الذاتي**	
Prob. F (1,23)	0.8863
Prob. Chi-Square (1)	0.8140
Heteroskedasticity Test: ARCH **اختبار عدم تجانس التباين**	
Prob. F (2,56)	0.0585
Prob. Chi-Square (2)	0.0582
Normal Distribution (Histogram-Normality test) **التوزيع الطبيعي للبواقي**	
Jarque-Bera	0.6078

المصدر: عمل الباحث اعتماداً على مخرجات برنامج E-Views12.

إذ يبين الجدول رقم (4) بأن القيمة الاحتمالية لمربع كاي لاختبار الارتباط الذاتي قد كانت بواقع (0.8140)، ما يعني أن أنموذج الدراسة لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي، وذلك لكون القيمة أكبر من (0.05)، ونلاحظ كذلك أن القيمة الاحتمالية لمربع كاي لاختبار عدم تجانس التباين قد كانت بواقع (0.0582) وهي أكبر من (0.05) ما يعني بأن أنموذج الدراسة لا يعاني من مشكلة عدم تجانس التباين، ونلاحظ كذلك بأن القيمة الاحتمالية لإحصائية (Jarque-Bera) الخاصة باختبار التوزيع لطبيعي للبواقي قد كانت بواقع (0.6078)، ما يعني بأن بواقي أنموذج الدراسة كانت تتبع التوزيع الطبيعي وكما في الشكل رقم (1) الآتي:

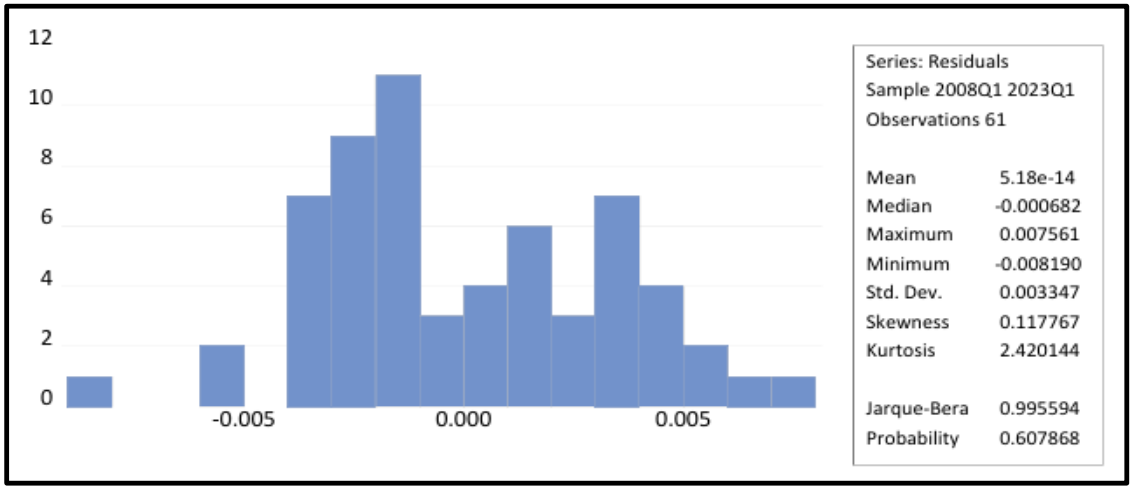

الشكل (1): التوزيع الطبيعي للبواقي

المصدر: مخرجات برنامج E-Views12.

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 21, No. 72, Part (2): 273-290
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.21.72.2.14

جدول (5): مؤشرات جودة أنموذج ARDL

No.	معلمة المؤشرات	القيمة
1	R-squared (R^2)	0.9999
2	Adjusted R-squared (R^{-2})	0.9999
3	Durbin-Watson stat (DW)	1.9188
4	Durbin's h stat (h)	0.3752

المصدر: عمل الباحث اعتماداً على مخرجات برنامج E-Views12.

ويبين الجدول رقم (5) مؤشرات جودة أنموذج السعودية، إذ نلاحظ بأن قيمة معامل التحديد (R2) ومعامل التحديد المصحح (R-2) كانت بواقع (0.9999) لكل منهما، وهذا يعني أن (99.9 %) من التغيرات التي تحدث في التنمية الاقتصادية يعود سببها إلى التغيرات التي تحدث في التجارة الخارجية، أما قيمة إحصائية دربن واتسون التي كانت بواقع (1.9188)، فيما كانت إحصائية (h) (Durbin's h test) بواقع (0.3752) وهي أقل من قيمتها الجدولية البالغة (±1,96)، وهذا يعني بأنها هي معنوية عند مستوى (5%)، أي أن أنموذج الدراسة لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي من الدرجة الأولى، ويوضح الشكل رقم (2) الآتي، الرسم البياني لسكون البواقي أو حد الخطأ العشوائي (Residuals) عند المستوى I(0)، والذي يبين أن تباينها يتمحور حول المستوى الصفري.

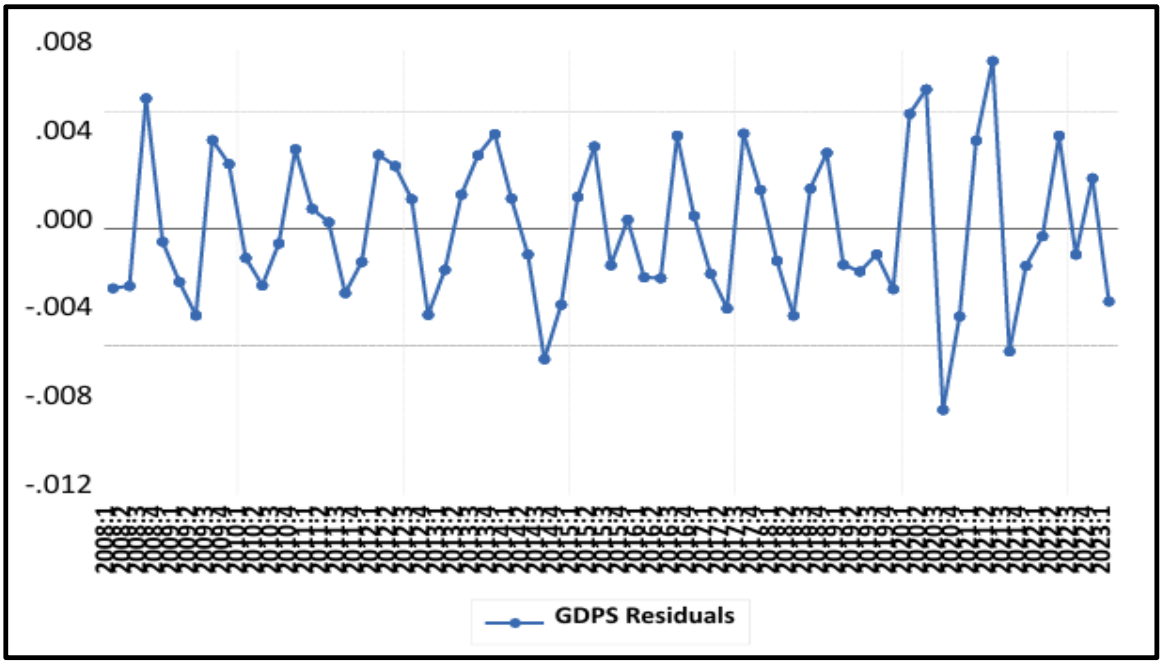

شكل (2): سكون البواقي (حد الخطأ العشوائي)

المصدر: مخرجات برنامج E-Views12.

4. تحليل نتائج أنموذج ARDL في الأجلين (القصير والطويل): يبين الجدول رقم (6) الآتي، نتائج مرونات الأجل القصير لأنموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL، ونلاحظ بأن السلسلة الزمنية لإجمالي الصادرات السعودية (XS) قد كانت علاقتها طردية بمعدل النمو الاقتصادي (GDPS)، وهذا يعني بأن زيادة الصادرات السعودية بنسبة (1%) سوف تؤدي إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي بنسبة (1.112 %)، وإن هذه العلاقة كانت بمعنوية عالية عند مستوى (1%) وبواقع

(0.000)، ونلاحظ كذلك بأن السلسلة الزمنية لإجمالي الاستيرادات السعودية (MS) قد كانت علاقتها عكسية بمعدل النمو الاقتصادي (GDPS)، وهذا يعني بأن زيادة الاستيرادات السعودية بنسبة (1%) سوف يؤدي إلى انخفاض معدل النمو الاقتصادي بنسبة (5.846 %)، وإن هذه العلاقة كانت بمعنوية عالية عند مستوى (1%) وبواقع (0.000).

جدول (6): مرونات الأجل القصير ومعامل تصحيح الخطأ

الأجل القصير				
Variable	**Coefficient**	**Std. Error**	**t-Statistic**	**Prob.**
D(XS)	1.112	0.279	3.978	0.000
D(MS)	-5.846	0.794	-7.358	0.000
CointEq (-1)	-0.033	0.019	-1.721	0.098
CointEq = GDPS - (5.148*XS – 4.498*MS – 8.587)				

المصدر: عمل الباحث اعتماداً على مخرجات برنامج E-Views12.

كما ويبين الجدول ذاته أن حد تصحيح الخطأ ((CointEq(-1)) قد كان بواقع (0.033-) وهو بمعنويةٍ ضعيفة عند مستوى (10%) وبواقع (0.09)، ما يعني بأنه مستوفٍ لشروطه إذ إنه يجب أن يكون سالباً ومعنوياً وقيمته محصورة ما بين الصفر والواحد الصحيح، وهذا يعني بأن 3 % من اختلالات التوازن في السلسلة الزمنية لمعدل النمو الاقتصادي التي تحصل في الأجل القصير، سوف يتم تصحيحها في الأجل الطويل وخلال ثلاثة أشهر (فصل) أي (12 %) سنوياً، وإن سرعة عودة المتغيرات إلى حالة التوازن منخفضة نسبياً، فهي تحتاج لثمان سنوات تقريباً للعودة لكامل التوازن، ويتضح من خلال الجدول رقم (7) نتائج مرونات الأجل الطويل لأنموذج الدراسة، ونلاحظ بأن السلسلة الزمنية لإجمالي الصادرات السعودية (XS) ستكون علاقتها طردية بمعدل النمو الاقتصادي (GDPS) في الأجل الطويل.

جدول (7): مرونات الأجل الطويل

الأجل الطويل				
Variable	**Coefficient**	**Std. Error**	**t-Statistic**	**Prob.**
XS	5.148	2.170	2.372	0.026
MS	-4.498	2.210	-2.034	0.053

المصدر: عمل الباحث اعتماداً على مخرجات برنامج E-Views12.

وهذا يعني بأن زيادة الصادرات السعودية بنسبة (1%) سوف تؤدي إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي بنسبة (5.148 %)، وإن هذه العلاقة كانت معنوية عند مستوى (5%) وبواقع (0.026)، وهو أثر كبير جداً، ونلاحظ كذلك بأن السلسلة الزمنية لإجمالي الاستيرادات السعودية (MS) ستكون علاقتها عكسية بمعدل النمو الاقتصادي (GDPS) في الأجل الطويل، وهذا يعني بأن زيادة الاستيرادات السعودية بنسبة (1%) سوف يؤدي إلى انخفاض معدل النمو الاقتصادي بنسبة (4.498 %)، وإن هذه العلاقة كانت بمعنوية ضعيفة عند مستوى (10%) وبواقع (0.053).

5. **اختبار استقرار الأنموذج (Stability Test):** يبين الشكل رقم (3) والشكل رقم (5) اختباري المجموع التراكمي للبواقي والمجموع التراكمي لمربعات البواقي، وإن فحوى الاستقرار تتمثل بعدم

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 21, No. 72, Part (2): 273-290
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.21.72.2.14

خروج السلسلة التراكمية الزرقاء المتصلة خارج الحدود الحرجة الحمراء المتقطعة، لذا يتبين لنا بأن أنموذج الدراسة كان مستقراً طيلة مدة الدراسة، وذلك لعدم خروجها عن الحدود الحرجة.

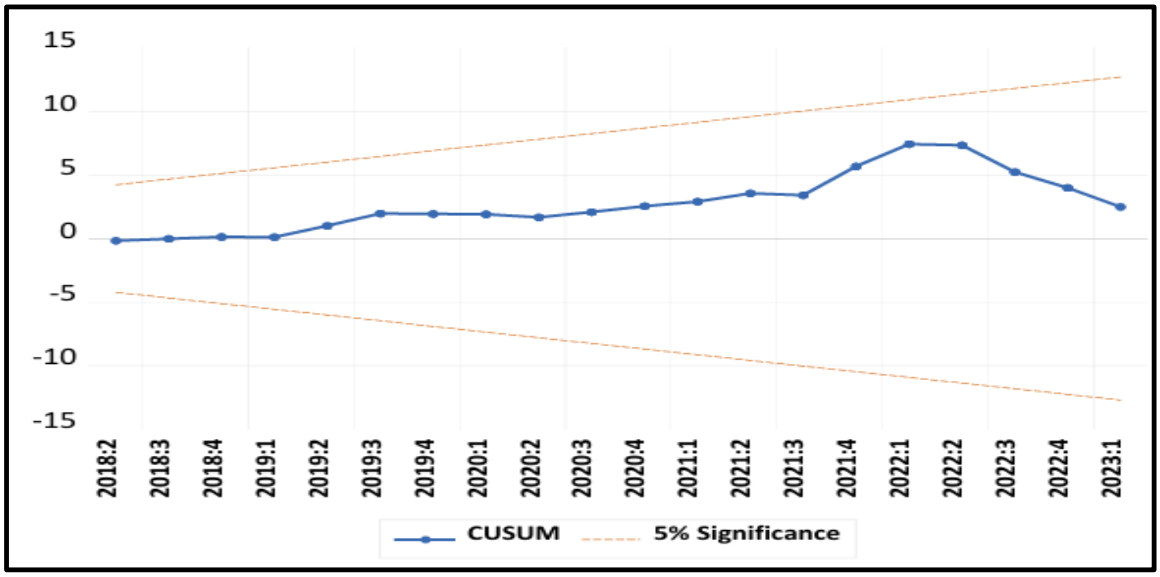

شكل (3): اختبار المجموع التراكمي للبواقي Cusum

المصدر: مخرجات برنامج E-Views12.

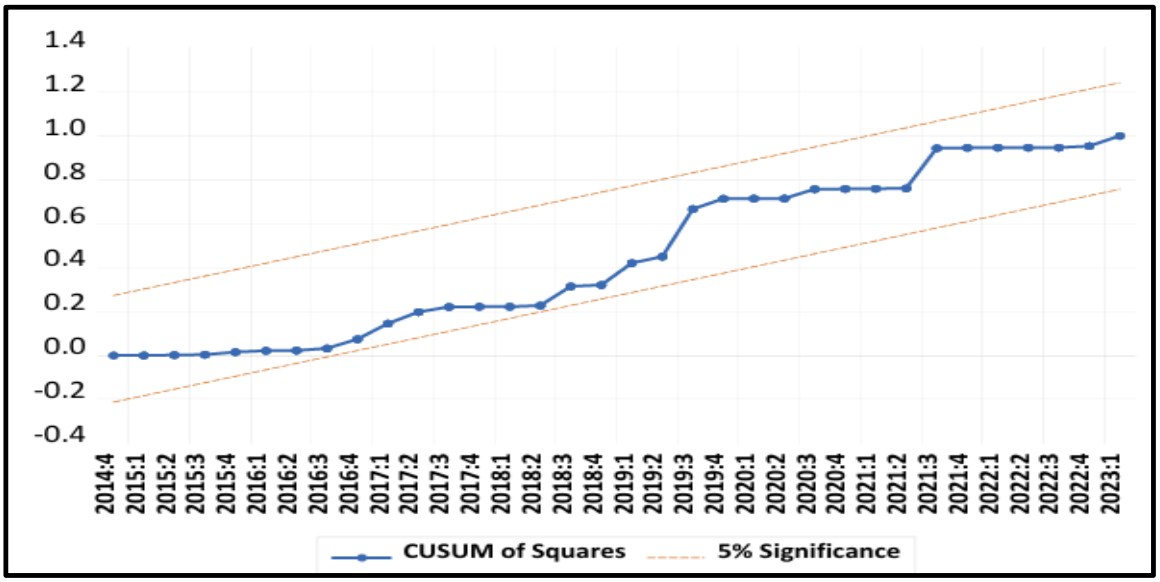

شكل (4): اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي Cusum of Squares

المصدر: مخرجات برنامج E-Views12.

الاستنتاجات والتوصيات

اولاً. الاستنتاجات:

1. إن إجمالي الصادرات السعودية كانت أكبر من إجمالي الاستيرادات السعودية في سنوات مدة الدراسة كافة، في إشارة واضحة إلى أن الميزان التجاري السعودي كان إيجابياً طيلة مدة الدراسة.
2. كان أثر الصادرات في النمو الاقتصادي إيجابياً ومعنوياً في الأجلين القصير والطويل، ففي الأجل القصير فإن زيادة الصادرات بنسبة (1%) سوف تؤدي إلى زيادة معدل النمو بنسبة (1.11 %)، أما

في الأجل القصير فأن زيادتها بنسبة (1%) سوف تؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي بنسبة (5.15 %)، أما الاستيرادات فقد كان أثرها سلبياً ومعنوياً في الأجلين، إلا أنه في الأجل الطويل كان بمعنويةٍ ضعيفة، ففي الأجل القصير فإن زيادة الاستيرادات بنسبة (1%) سوف تؤدي إلى انخفاض معدل النمو بنسبة (5.85 %)، أما في الأجل القصير فإن زيادتها بنسبة (1%) سوف تؤدي إلى انخفاض النمو الاقتصادي بنسبة (4.5 %).

3. إن جميع متغيرات أنموذج الدراسة كانت ساكنة، وإنه يتمتع بوجود علاقة التكامل المشترك إلا أن سرعة تصحيح الخطأ كانت بطيئة فهي تحتاج لثمان سنوات للعودة لكامل التوازن.

ثانياً. التوصيات:

1. على الرغم من أن السعودية قد قطعت شوطاً في تحسين وتنظيم عملية الاستيرادات وتقليلها إلى حد بعيد نسبياً عن الصادرات إلا أنها تحتاج لمزيد من العمل لتحقيق الاكتفاء الذاتي وخلق فوائض مالية أكبر.
2. انشاء المزيد من الصناديق السيادية، وعدم الاكتفاء بالمبادرات فيما يخص تعزيز النمو الاقتصادي، إذ إن التنمية الاقتصادية تحتاج لنمو إيجابي متواصل ومتزايد في نمو الناتج المحلي الإجمالي وهو ما لم تحققه السعودية بعد.
3. إجراء دراسات في المستقبل تتعلق بأثر صادرات السلع والخدمات (الصادرات غير النفطية) على النمو الاقتصادي، وتحليل تطورها ضمن المدة نفسها لمقارنة الأهمية النسبية ما بين القطاع الاستخراجي والقطاعات الأخرى.

المصادر

اولاً. المصادر العربية:

1. أحمد، يونس علي، سعيد، شفان جمال حمة، رحمان، دلنيا محمد،2022، قياس وتحليل إثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في العراق للمدة (1990-2020)، مجلة جامعة كرميان، المجلد (9)، العدد (4)، العراق.
2. الدليمي، سعد عبد الكريم، الدليمي، فيصل غازي، اللهيبي، ذاكر هادي، التجارة الخارجية (تطبيقات اقتصادية كلية)، الطبعة الأولى، دار الكتب والوثائق بغداد، العراق،2023.
3. سمير، غربي سمير،2010، دور راس المال البشري في التنمية الاقتصادية – حالة الجزائر (1990-2006)، رسالة ماجستير منشورة، جامعة الجزائر.
4. الشنابلة، سارة محمد هلال،2024، أثر التجارة الخارجية على التنمية الاقتصادية في الأردن (1990-2024)، المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية، المجلد (6)، العدد (30)، العراق.
5. عبد الحميد، هدى حامد، الشمري، مايح شبيب، 2024، دور وأثر الأداء اللوجستي في التجارة الخارجية في بلدان مختارة للعام (2022-2023)، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الكوفة، المجلد (20)، العدد (3)، العراق.
6. عبد الله، أسماء عامر،2022، دور منظمة التجارة العالمية في تحقيق التنمية الاقتصادية في بعض الدول النامية - دراسة حالة المغرب، مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية، العدد (1)، العراق.
7. عيسى، سعد صالح، مجيد، ونغم محمود،2021، قياس وتحليل أثر الاقتراض من صندوق النقد الدولي (IMF) على التنمية الاقتصادية في العراق للمدة (2004-2018)، جامعة تكريت كلية الإدارة والاقتصاد، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد (17)، العدد (53) ج2، العراق.

8. قاسم، خلات شكري، 2020، أثر مكونات الاستيرادات على النمو الاقتصادي في مصر دراسة قياسية للمدة (1991-2018)، مجلة العلوم الإنسانية لجامعة زاخو، المجلد (8)، العدد (3)، العراق.
9. بلخير، ليلى بلخير، بوشقيفة، خيرة، 2023، النظام الضريبي واثرة على التنمية الاقتصادية، رسالة ماجستير منشورة، جامعة بن خلدون- تيارت، الجزائر.
10. مامندربراني، بارزان زياد، 2021، أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في عدد من الدول النفطية مع اشارة خاصة الى العراق للمدة 2003-2019، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأدنى، معهد الدراسات العليا، كلية العلوم الاقتصادية والإدارية/قسم الاقتصاد، تركيا.
11. محمود، قتيبة ماهر، 2021، القياس الاقتصادي لأثر التجارة الخارجية في التنمية الاقتصادية في بلدان نامية محتارة للمدة (1990-2019)، مجلة اقتصاديات الأعمال للبحوث التطبيقية، العدد (2)، الجزء (1)، العراق.
12. محيسن وآخرون، شيماء رشيد وعلي عمران وزياد عزالدين، قياس الأثر المتبادل بين النمو الاقتصادي والتجارة الخارجية في الكويت للمدة (1995-2020)، القيادة الرشيدة والتنمية المستدامة سبل الإصلاح الاقتصادي العراقي، المؤتمر العلمي الدولي /السادس/السنوي/السابع عشر /لسنة 2023، العراق.
13. المسعودي، فواز فائق، حسن، عبد الأمير حسن، هادي، امير حاكم،2024، تحليل العلاقة بين التجارة الخارجية البينية وبعض المؤشرات الاقتصادية الكلية للسعودية للمدة (2004-2024)، مجلة وارث العلمية، المجلد (6)، العدد (18)، العراق.
14. الملا ذنون، مفيد ذنون، وحسين، فؤاد فرحان، 2021، قياس وتحليل أثر الابتكار في التنمية الاقتصادية لدول مختارة للمدة (2007-2018)، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد (17) العدد (55)، الجزء (2)، العراق.
15. موسى، الصديق يوسف، 2020، دراسة تحليلية لسياسات النقد الأجنبي وأثرها في التجارة الخارجية -السودان خلال الفترة (2005-2018)، مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية، جامعة الملك خالد، المجلد (10)، العدد (2)، العراق.
16. ميكائيل، سعاد صالح، محمد، ربيعة خالد، عبد الحميد، محمد محمد سيد، 2023، دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية في النظرية والدراسات التطبيقية، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية، المجلد (15)، العدد (2)، مصر.
17. وزارة التخطيط، دائرة السياسات الاقتصادية والمالية، 2021، الصادرات وأثرها على بعض المتغيرات الاقتصادية (أنموذج قياسي).
18. وشن، كنزة، 2019، دور التجارة الخارجية في تحقيق النمو الاقتصادي- مجلس التعاون الخليجي نموذجا – (2001 – 2018)، رسالة ماجستير، جامعة محمد خيضر- بسكرة.

ثانياً. المصادر الأجنبية:

1. El Akkad, R. M., & Hussein, A. M. (2023). The impact of imports on economic growth in Egypt, Open Journal of Social Sciences, 11(9), 209-227.
2. Malizia, E., Feser, E. J., Renski, H., Drucker, J. ,2021, Understanding local economic development Taylor, by Routledge, Second edition, New York.